

مسؤولية الوقاية من الاختفاء وتحديد المصير

تقع على السلطات الحكومية والمجموعات المسلحة

تسليم العائلات هذه البقایا. ومن التدابير ايضاً احترام قواعد خلقية مهنية ومارسة الاختصاصيين، بالطبع الشرعي.

١٢ - دعم العائلات: يجب ان تأخذ السلطات المعنية في الاعتبار الحاجات المادية والمالية والنفسية والقانونية لعائلات المفقودين، وعند الضرورة تدعمها المنظمات الحكومية وغير الحكومية، كذلك اللجنة الدولية للصليب الاحمر. والتدابير التي يمكن اتخاذها هي تأمين مساعدة هادفة، مع تشجيع الاكتفاء الذاتي للعائلات عندما تسمح الظروف بذلك، ومعالجة الوضع القانوني للمفقودين وعواقبه على العائلات، اضافة الى ادارة الاموال والوصاية والسلطة الابوية، وضمان دعم الاولاد وتأمين حماية خاصة لهم، وخصوصاً اتخاذ خطوات لجمع المتوفين منه بعائلاتهم، وايلاً حاجات ارباب العائلة اهتماماً خاصاً، وضمان افاده العائلات من برامج الدعم لمساعدتها في التأقلم مع تغير الوضع وتقبل الاحداث (...).

١٣ - عائلات وحداد: يساهم احترام المتوفين واقامة المأتم بحسب العادات المحلية في السلام والنظام الاجتماعي. ان طريقة اعلام العائلات بوفاة اقرباء لها وتسليمها بقاياهم تتطلب تحضيراً ملائماً (...).

وكان المشاركون عقدوا جلساتن قبل الظهر، تخللتها مداخلات ختامية لعدد من ممثلي الدول والمنظمات غير الحكومية المعنية بالقضية.

وبعد الظهر، عقد مدير قسم القانون الدولي العام في وزارة الخارجية السويسرية نيكولا ميشيل ورئيس قسم الحق والعدالة في اللجنة الدولية للصليب الاحمر ايف ساندوز مؤتمراً صحفياً، اعلن خلاله التوصيات.

ممثل الكويت: لا تقدم مع العراق منذ ٥ أعوام

جنيف - "النهار":

بعد حضوره في اليوم الاول في المؤتمر الدولي عن المفقودين، تغيب ممثل الدولة السورية في اليومين الاخرين، مما جعل الاطلاع على رأيه في مداخلة رئيس "سويلد" (دعم اللبنانيين المفقودين والمنفيين) غازي عاد وانتقاده السلطات السورية امراً مستحيلاً.

في المقابل، واظب الوفد الإسرائيلي على حضور الجلسات طوال ايام المؤتمر الثلاثة. واستمعت بتمنع الى كل المداخلات.

كذلك فعل الوفدان العراقي والكويتي. لكن اي اتصال بينهما لم يحصل لمناقشة قضية المفقودين الكويتيين. وقال احد اعضاء الوفد الكويتي لـ "النهار": "لسنا هنا للتفاوض، بل لحضور المؤتمر. واد تسأله: "لماذا تتكلم مع الوفد العراقي؟" اشار الى "ان اي تقدم لم يحرز مع العراق على صعيد المفقودين الكويتيين في الاعوام الخمسة الماضية".

٧ - يجب بذل كل الجهد من اجل احترام المحيط الثقافي والاجتماعي والديني او الروحي، ايّاً يكن.

٨ - الوقاية: ان احترام الحق الانساني الدولي وحقوق الانسان للوقاية من الاختفاء القسري امر جوهري، ومن المهم ان تؤمن الدول المعنية تنفيذاً كاملاً للالتزاماتها (...). تتضمن تأمين مسائل التعريف الشّخصي لكل افراد القوى والجموعات المسلحة واحترام المعايير المعترف بها دولياً في مجال الحد من الحرية، واعلام العائلات فوراً لدى فقدان احد افرادها، ومنع الاعدامات من دون محاكمات وتعذيب والاعتقال في اماكن سرية.

٩ - تحديد مصير المفقودين: امر

اساسي ان تتوافر للعائلات معلومات عن مصير مفقوديها. تحتاج ايضاً العائلات والمجتمعات الى الاقرار بالاحداث التي ادت الى الاختفاء القسري وتحميل المتسببين به المسؤولية. والتدابير التي يمكن اتخاذها هي ان تسمح السلطات الحكومية والجموعات المسلحة بتحقيقات مستقلة من اجل تحديد مصير المفقودين وتأمين معلومات، وتجنب حصول مضائق او اعاقة لعملية تحديد المصير، ووضع آليات مكملة، عند الحاجة، قانونية وغير قانونية، للإجابة عن حاجات العائلات (...).

١٠ - ادارة المعلومات ومعالجة

ملفات المفقودين: ان التنسيق في النشاطات بين مختلف الافرقاء المعنيين والمشاركة في المعلومات يسمحان بزيادة فاعلية التدابير المتخذة لتحديد مصير المفقودين. والتدابير التي يمكن اتخاذها هي الضمان ان تكون المعلومات المجمعة عن المفقودين دقيقة، ولكن محصورة في ما هو ضروري للغاية المحددة، وان تجمع و تعالج في شكل حيادي، ويشارك الافرقاء في وسائل تجميع المعلومات واهدافها وطرق المعالجة، من دون تعريض حياة الضحايا او جامعي المعلومات ومصدرها للخطر. كذلك، يجب اعتماد مركبة للمعلومات المجمعة من اجل زيادة امكانات اعلام العائلات بمصير مفقوديها، واحترام المعايير والمبادئ المتعلقة بحماية المعلومات الشخصية، كلما ثبت اداره معلومات ومعطيات طبية ووراثية ومعالجتها.

١١ - ادارة المعلومات عن الموتى

والبقاء البشرية: تحمل السلطات الحكومية والجموعات المسلحة مسؤولية التعامل مع كل الموتى في شكل ملائم، من دون تمييز وتأمين معلومات للعائلات، لئلا تعيش في القلق والشك. التدابير التي يمكن اتخاذها هي ضمان تأمين كل ما يمكن لتحديد مصير المفقودين، وتجنب اي مضائق او اعاقة لتحديد البقاء البشرية، واعطاء شهادات وفاة، وضمان ان يحترم كل الافرقاء المعنيين القواعد القانونية والمبادئ الأخلاقية المهنية المطبقة في ادارة البقاء البشرية وبنشها وتحديد هويات اصحابها، وعدم البدء بعملية النبش والتحديد الا بعد توافق الافرقاء، المعنيين على اطار عمل يشمل

بروتوكولات محددة لهذه الغاية (...). والوسائل المناسبة لاشتراك المجتمعات والعائلات في النبش والتشریع وعمليات التعرف على الجثث، وطرق

جنيف - من هالة حمصي:

اجمع المشاركون في المؤتمر الدولي للخبراء الحكوميين وغير الحكوميين بعنوان: "المفقودون - الحق في المعرفة" الذي نظمته اللجنة الدولية للصليب الاحمر في جنيف - سويسرا على "ان مسؤولية الوقاية من الاختفاء القسري وتحديد مصير كل المفقودين تقع على السلطات الحكومية والجموعات المسلحة". واذ شددوا على ضرورة "حماية كل شخص معرض لخطر الاختفاء القسري، وتمكن كل عائلة من معرفة مصير مفقوديها واماكن وجودهم واسباب موتهم اذا كانوا قد توفوا"، لفتوا الى "ان عائلات المفقودين والمجتمعات تحتاج الى الاقرار بالاحداث التي ادت الى الاختفاء القسري وتحمل المتسببين به المسؤولية".

اختتم المؤتمر امس اعماله التي استمرت ثلاثة ايام في المركز الدولي للمؤتمرات في جنيف، وشارك فيه ٣٥٠ شخصاً من اكثر من ٩٠ دولة، بينما لبنان.

واصدر المؤتمرون التوصيات الآتية:

"١ - من الضروري حماية كل شخص معرض لخطر الاختفاء القسري، من دون تمييز بين ما اذا كان الاختفاء ناتجاً من عمل متعمد او عرضي.

٢ - من الضروري ان تتمكن كل عائلة من معرفة مصير مفقوديها، اضافة الى مكان وجودهم، واسباب موتهم اذا كانوا قد ماتوا.

٣ - تقع اساساً مسؤولية الوقاية من الاختفاء القسري وتحديد مصير كل المفقودين عند الافادة عن حالة اختفاء، على السلطات الحكومية. وعلى المجموعات المسلحة ايضاً مسؤولية في هذا الموضوع.

٤ - على المنظمات الحكومية واللجنة الدولية للصليب الاحمر ان تكون جاهزة لدعم السلطات الحكومية والجموعات المسلحة في القيام بمسؤولياتها. وعندما لا تستطيع هذه السلطات والجموعات الاضطلاع بها او لا تزيد ذلك، عليها (اي المنظمات واللجنة) التصرف.

٥ - على المنظمات غير الحكومية دفع جهودها الى اقصى حد للوقاية من الاختفاء القسري وتحديد مصير المفقودين.

٦ - من الضروري ان يحترم كل الافرقاء المعنيين، وفي كل الظروف، الكرامة الملازمة للكائن البشري.

الاهلية التطوعية للسنتين المقبلتين

المقبل في فندق شيراتون - كورال بيتش. وفي البرنامج كلمات لوزير الدولة لشؤون التنمية الادارية فؤاد السعد ومدير الوكالة الاميركية للتنمية الدولية في لبنان رؤوف يوسف. وتتضمن الجلسات مناقشات عن "الوضع الراهن للتقارير الرسمية عن الانجازات في لبنان" والمعلومات التي يتوقعها المواطن ومؤسسات المجتمع الاهلي عن الانجازات، ويعرضها ممثلون بعض مؤسسات المجتمع الاهلي، اضافة الى المبادئ الاساسية المعتمدة عالمياً في اعداد التقارير الرسمية عن الانجازات.